



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

27 حزيران (يونيو) 2019 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ بندر علي رضا: القمة الاقتصادية العربية – البريطانية فرصة هامة للمستثمرين



طريق عرض فرص الاستثمار في الدول العربية. ففي ما يخص الدول ذات التبادل التجاري الضعيف، فإن الغرفة تبذل مجهودها لمساعدة المستثمر الأجنبي بالوصول إلى الفرص الاستثمارية في هذه الدول، وتقوم الغرفة بالتعريف بأفضل المنتجات والصناعات في البلد العربي لرفع قيمة الاستيراد البريطاني، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية في كلا الطرفين".

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصريف)

تستعدّ العاصمة البريطانية لندن، يوم الأربعاء 3 يوليو (تموز) 2019، لاستضافة «القمة الاقتصادية العربية البريطانية 2019 - رؤى مشتركة»، التي تنظمها غرفة التجارة العربية البريطانية، بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية وتحت مظلة جامعة الدول العربية وبشراكة ودعم دائرة التجارة البريطانية، والغرفة التجارية البريطانية. وفي هذا المجال، يؤكد الأمين العام والرئيس التنفيذي لغرفة التجارة العربية البريطانية بندر علي رضا، أن «القمة ستكون منصة استثنائية للتواصل مع الأشخاص المهمين بالتبادل التجاري في جميع القطاعات الرئيسية، لا سيما في ظل الحضور الكبير المتوقع من قبل المسؤولين وكبار رجال الأعمال والعديد من الشركات المرموقة والرائدة في بريطانيا والدول العربية».

وأوضح في حوار مع «الشرق الأوسط»، أن «القمة ستسلط الضوء على الموضوعات الأكثر أهمية للأعمال التجارية البريطانية والعربية، وستقدم الفرصة لعرض مجموعة واسعة من المشاريع الناشئة والقائمة، التي سجلت للعرض من العالم العربي وبريطانيا، وذلك من خلال المعرض المصاحب للقمة. كما ستوفر فرصاً للمستثمرين والمصدرين والخبراء والاستشاريين ومقدمي الخدمات للقاء وحوار أصحاب هذه المشاريع وممثليها من صناعات القرار».

وقال: «تهدف غرفة التجارة العربية البريطانية إلى تحقيق التوازن التجاري بين الدول العربية وبريطانيا، وذلك بدعم الشراكة بين الطرفين عن

■ ارتفاع فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر



قيمة الواردات السلعية خلال شهر مايو الماضي، لتصل إلى نحو 9.2 مليارات ريال، بانخفاض نسبته 7.6% مقارنة بالشهر نفسه من عام 2018، وارتفعت 2.1% مقارنة بشهر إبريل/نيسان الفائت.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصريف)

أظهرت بيانات رسمية صادرة عن وزارة التخطيط والإحصاء، ارتفاع فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر، في مايو (أيار) الماضي بنسبة 3.5 في المئة، على أساس شهري.

وسجل الميزان التجاري في قطر (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات) خلال مايو (أيار) الماضي، فائضاً بقيمة 13.56 مليار ريال (3.7 مليارات دولار). بينما كان فائض الميزان التجاري القطري قد سجل 13.1 مليار ريال (3.6 مليارات دولار)، في إبريل/نيسان 2019. وعلى أساس سنوي، تراجع الفائض التجاري بنسبة 8.9% الشهر الماضي، مقابل 14.88 مليار ريال (4.13 مليارات دولار)، في مايو/أيار 2018.

وحسب البيانات، ارتفعت الصادرات القطرية بنسبة 2.9% إلى 22.75 مليار ريال (6.3 مليارات دولار)، مقابل 22.11 مليار ريال (6.1 مليارات دولار)، في إبريل/نيسان السابق له.

وأظهر الميزان التجاري ارتفاع قيمة الواردات بنسبة 2.2% في مايو الماضي، إلى 9.197 مليارات ريال (2.6 مليار دولار)، من 9.01 مليارات ريال (2.5 مليار دولار)، في الشهر السابق له. وانخفضت

■ الاقتصادات العربية تحتاج 230 مليار دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدام



إلى 230 مليار دولار سنوياً، للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لافتاً إلى أن الفجوة التمويلية في الدول ذات العجز المالي تصل إلى 100 مليار دولار سنوياً.

وقال: "بالرغم من التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، فإن هناك فرصاً كبرى أمام العرب إذا تمت الاستفادة من الطاقات الشبابية، خصوصاً أن 60% من سكان المنطقة ما دون سن الثلاثين من خلال التعليم والرعاية الصحية كمكونات رئيسية لرأس المال البشري، والبنية الأساسية التكنولوجية المعينة على الاستفادة من أنشطة الاقتصاد الجديد نظراً لدخول تكنولوجيا المعلومات والمستجدات الرقمية في أبعادها كافة، فضلاً عن الاستثمار في مجالات الواقية من المخاطر".
المصدر (موقع اليوم السابع الإلكتروني، بتصرف)

أشار النائب الأول لرئيس البنك الدولي الدكتور محمود محيي الدين، خلال كلمته في القمة المصرفية العربية، إلى آليات تمويل التنمية المستدامة وسبل تحقيق الشمول المالي ودور تكنولوجيا المعلومات والابتكارات المالية الجديدة.

واستعرض الفرص والتحديات التنموية التي تواجهها المنطقة العربية مركزاً على أهمية توطيد التنمية وتفعيل قدرات المجتمع المحلي في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وفق معايير منضبطة، لافتاً إلى "أهمية توسيع وإعادة توجيه الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات البنية الأساسية وتطوير رأس المال البشري والمهارات".

وكشف عن حاجة الاقتصادات العربية إلى تمويل يصل حدّه الأدنى

